مُنتدى الدوحة 2015م

الجلسة الختاميّة المُشتركة

كلمة سعادة السيّد محمد بن عبد الله الرميحي

مُساعد وزير الخارجيّة للشؤون الخارجيّة

السيّدات والسادة،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أُحييكم جميعاً في ختام مُنتدى الدوحة، هذا اللقاء السنوي الذي تناولتم من خلاله على مدى ثلاثة أيّام بالبحث والدراسة والتمحيص من خلال النقاش الحرّ والشفاف للمحاور الست المُدرجة على جدول الأعمال والتي شملت **الربيع العربي وآفاق التحوّل الديمُقراطي، قضايا الأمن الاجتماعي، الاستقرار الإقليمي والدولي، قضايا التنمية الإنسانيّة، أمن الإنسان، الاقتصاد والطاقة، الإعلام وحُقوق الإنسان،** باعتبار أنها تشكل جلّ التحدّيات والأزمات الإقليميّة والدوليّة التي يجب التعامل معها بجدّية والتصدّي لها عبر الحوار الفاعل وبالوسائل السلميّة.

السيّدات والسادة،

قدّم مُنتدى الدوحة نظرة شاملة للقضايا الساخنة المُتعلقة بالديمقراطيّة والتنمية والتجارة في الشرق الأوسط والدول العربيّة والعالم، ومن خلال المُناقشات توصّل الجميع إلى **رؤى مُشتركة حول مسائل مصيريّة** تتصل بالقضايا السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة والاستراتيجيّة في المنطقة التي تعيش حالة من عدم الاستقرار بسبب العجز الواضح للمُجتمع الدولي.

إن دولة قطر تؤكد على أن **تعزيز وحماية حقوق الإنسان** تعدّ من أهمّ مطالب الشعوب العربيّة التي طالبت بالتغيير **والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد** كضمان حقيقي للحرية وتحقيق العدالة الاجتماعيّة.

وإننا نرى أن تحقيق تطلعات الشعوب من شأنه أن يُؤدّي إلى توفير الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي ويُحقق التنمية الشاملة. كما أن تحقيق التنمية مسؤوليّة مُشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص والمُجتمع المدني من خلال الاهتمام بالمُشاركة في جهود التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وأن السلام هو الخيار الأمثل والاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، وأن المنطقة لن تنعم بالأمن والاستقرار إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربيّة المُحتلة ومنح الشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولته المُستقلة وِفقاً لمُقرّرات الشرعيّة الدوليّة والمُبادرات العربيّة. وإنني على ثقة بأن المُنتدى من خلال المُناقشات قد توصّل إلى **استنتاجات تصبّ في هذا الاتجاه**.

ولكن من المُؤسف أن مجلس الأمن لم يقم بأداء مسؤولياته القانونيّة والأخلاقيّة لحُفظ السلم والأمن الدوليين تجاه الاستيطان الإسرائيلي ومُمارساتها ضد الفلسطينيين كما يفعل مع دول أخرى تمارس أعمالاً أقلّ عدوانيّة منها، وهذا يُؤكد **ازدواجيّة المعايير** في مُعالجة قضايا الشعوب وهو أمر يُخالف الشرعيّة الدوليّة ويفقد الشعوب مِصداقيّة المُجتمع الدولي.

السيّدات والسادة،

إن تداعيات الأزمة السوريّة تمثل فشلاً ذريعاً للمُجتمع الدولي الذي تقاعس عن إيجاد حلّ لمُعاناة الشعب السوري الشقيق جرّاء عمليّات التدمير وجرائم الإبادة والتشريد على يدّ نظام تجاوز الأخلاق والقوانين والأعراف الدوليّة والقيّم والمبادئ الإنسانيّة.

ومن هذا المنطلق فإن دولة قطر تطالب مجلس الأمن بتحمّل مسؤوليّاته باتخاذ كافة الإجراءات التي يكفلها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني للحفاظ على أمن وحماية الشعب السوري وتحقيق تطلعاته المشروعة وفق قرارات جنيف.

إن المُشاركين في هذا المُنتدى كانوا على دراية تامة بأهمّية القضايا والموضوعات التي تمّ تداولها، لذا فقد أتت النتائج بصورة إيجابيّة كما كنا نتطلع إليها جميعاً.

أشكركم جميعاً على المُشاركة والحُضور وأشكر المُنظمين من وزارة الخارجيّة اللجنة الدائمة لتنظيم المُؤتمرات و"CMED" مركز تنمية الشرق الأوسط بجامعة كاليفورنيا – لوس أنجلوس.

فندق الشيراتون – الأربعاء 2015/5/13م